

احكام الاصول باحكام الرسول عليه السلام

في علم اصول الفقه المأخوذ

من استنباطات الرسول عليه السلام

من القرآن الحكيم

ع

نذرة
الوادع للبيان . قال في رد المحتار كتاب ما من
الناس في القرآن . في علم اصول الفقه المأخوذ
من استنباطات الرسول عليه السلام . في القرآن الحكيم .
فقه فخر بن محمد . في رد المحتار كتاب ما من
الناس في القرآن . في علم اصول الفقه المأخوذ
من استنباطات الرسول عليه السلام . في القرآن الحكيم .

في هذا الكتاب (احكام الاصول) نورد احكاما في العقائد و احكاما في الاعمال فنجد ادس
من الفقه المصطلح و بعين حجب عموم لفظ الفقه كما استعمل في القرآن در حديث . قال تعالى : لا تأكلوا
القوم الا كما دون يعقوبون صريحا و نرا في امور العقائد و فهم الوقائع و حكمتهما . و الطريق ان لا تذكر
الاصول قبل ذكر فهارجها بل نذكر من السنة ما جاءت على تاديل الكتاب و نزل على طريق
استنباطها فاذا جمعنا منها جملة صالحة و عرفنا الناظر وجوه الاستنباط عندنا الى ذكر الاول
على وجوهها ليرجح نظره فيما علم من قبل . و لا يتوعد عليه الطريق (و هو السيرة و بيده التوفيق) .

(على الكاشية من)

حديث روية الرب سنبط من قوله تعالى: [كل الهم عن هم يؤمنه المحبون] فلا حجاب بين الرب والمؤمنين.
ثم حديث لاحتسرت سجات وجهه سنبط من قوله تعالى: [لا تتركوا الا بصار]
لجدايت التوريت قوله: [لكل حدود احدها] في الزيادة والنقصان. فلا وصية لوارث فان احدها
تولى الوصية التي يتولى هم دمج بان هذه حدود احدها في من يقدره ليعذب.

«لا وصية في اكثر من ثلث» والثلث اكثر؛ منه سنبط من تقسيم احدته في ما ذكره لميت في ثلثة رقام:
درة ددين ووصية. واذ لم يكن المقدار مخصصا في القرآن لم يحرم النبي بل اشار الى ان الاقتصار
على الثلث اقرب الى حفظ المقصود من هذه الاحكام فان آيت التوريت نزلت في حقوق الوارثين
كما يظهر من سياق السورة والحديث لا يشرع حكما عاما فانه في رجل مومن ولم يعلم من احواله كم يكون دينه
وفي رجل الحكم علما مصلحه. وهو انه لو جاز الحكم الوارثين ما كان؛ دين ووصية.

(الاصل) اذا تعاضل حكمان فليقدم الاقدم. مثلا وصية اقدم رتبة ولان وصية العبد
في اختياره فليخضعها بالانراحم وصية احدته في. كذلك صلوته تحية المسجد في اختياره فلا يدخل المسجد
في ادقات ممنوعة وهذه الادقات ليست في اختياره.

حديث الاحسان الى الامم لمن سأل عليه السلام اني من محسن في المرة الثالثة قال اني الالباب و
القرآن سادها في غير موضع. ومع ذلك نجد في القرآن اشارة الى ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وذلك
قوله تعالى: [حمله اسره كما وضعت كراما] فينبين دليل وجوب الاحسان الى الامم وذكر ذكر الالباب والذكر
ليس كالترك. ثم قوله تعالى: [ان جاهدك على ان تشركني باليس لك علم فلا تطعما] وقد علمنا ان
هذه الجهاد اكثر من قبل الالباب فمع عدم الفرق بينهما في امر الاحسان فرق بينهما فيما يبرز جانب الام.
ثم دل العقل الى زيادة رعاية الام لكامل محبتها ورحمتها الى دلها الضعفا.

بِسْمِ اَهِدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَللّٰهُمَّ نَحْمَدُكَ عَلَى اِهْدَانَا لِكُنَاكِ الْمُبِينِ ، وِ بِرَسُولِكَ مُحَمَّدٍ الْاَمِينِ فَصَلِّ عَلَى سَاحِبِ الْاَمَامَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى
الْمُسْتَدِينَ ، بِهَدْيِهِ جَمِيعِينَ . اَمَّا بَعْدُ فَهَذَا كِتَابٌ فِي اَصُولِ الْفَقْهِ الْمَوْسُوعَةِ عَلَى احْكَامِ الرَّحْلِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا اسْتَنْبَطَ مِنْ كِتَابِ الْعَبِّ . وَهَذَا عِلْمٌ جَدِيدٌ وَاَمَامٌ لَمْ يَتَقَتِ الْعُلَمَاءُ اِلَيْهِ لَنُظَنِّمُ بَانَ اَهْدَى تَعَالَى
لِمَا فُضِّلَ عَلَيْهِمْ طَاعَةَ رَسُولِهِ الْكَرِيمِ عَلَيْهِ فَضْلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ اخْتِصَامٌ عَنْ طَلِبِ السُّنْدِ لِمَا كَانَ
بَارِعًا بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ . فَانْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اَصْلٌ مُنْقَلَبٌ سَوَاءٌ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْكِتَابِ اَمْ لَمْ يَسْتَنْبَطْ .
وَهَذَا اَمْرٌ لَمْ يَلِكْ فِيهِ سَلَمٌ . وَبِحَذَرٍ ذَلِكَ مَعْلُومٌ اِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَسْتَنْبِطُ مِنْ كِتَابِ اخِي
كَمَا جَاءَ الْمُتَفَرِّعُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْاَحْكَامِ وَقَدْ اَمَرَهُ اَصَدَقُ دُخْلٍ بِذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ
كَمَا سَنَذْكُرُ فَيَأْتِيكَ دَلَالَةٌ فِي مَعْرِفَةِ طَرِيقِ اسْتِنْبَاطِهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ وَحُكْمٌ جَدِيدٌ فَتَذْكُرُ بِاَحْجَلَةٍ وَ
نَدْعُ تَفْصِيلَهُمَا لِلتَّعْدِيرِ .

الْاَوَّلُ اِنَّ اَصَدَقَ كَمَا لَغَبْهُ لَتَعْلِيمِ الشَّرَائِعِ الْمَكْتُوبَةِ فَكَذَلِكَ لَغَبْهُ لَتَعْلِيمِ الْحِكْمَةِ وَبِشَرِّ الشَّرَائِعِ الْحَقِّ
يَكُونُ مَجْتَمِعِينَ ، سَتَعْلِيمِ عَقُولِنَا ، سَتَعْلِيمِ بَيِّنَاتِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ
اِمَامُنَا وَهَادِيُنَا . قَالَ تَعَالَى : [وَانْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ الْبَيِّنَاتُ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ اِلَيْهِمْ وَتَعْلِيمٌ يَتَذَكَّرُونَ] فَكَانَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبِينُ لَنَا الْكِتَابَ لِيَتَفَحَّصَ طَرِيقَ التَّفَكُّرِ وَالتَّعْدِيرِ وَقَدْ اَمَرَنَا اَصَدَقُ بِالْتَّفَكُّرِ وَكَذَلِكَ اَمَرَنَا
بِالتَّسْلِيمِ لِرَسُولِهِ الْكَرِيمِ وَقَدْ وَصَفَهُ كَثِيرٌ اِنْ كِتَابِهِ بَانَهُ لَتَعْلِيمِ الْكِتَابِ اِي الشَّرَائِعِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَيْهِمْ وَحِكْمَةِ
وَهَبِ الْاِمَامِ اَلنَّاسِ رَحِمَهُمُ اللهُ اِنْ اَلْمُرَادُ بِالْكِتَابِ هُوَ الْقُرْآنُ وَبِالْحِكْمَةِ اَسِنَّةٌ وَهَذَا لَيْسَ
كَذَلِكَ اَلْعَالِي تَاوِيلٌ خَاصٌ فَانْ رَحِمَهُمُ اللهُ اِنْ اَلْمُرَادُ وَهُوَ يَخْصُصُ الْحِكْمَةَ بِالسُّنَنِ الْاَسَنِ وَبِهِ وَاحِدٌ وَ
فَصْلَانَا هَبِ فِي كِتَابِ الْحِكْمَةِ مَعَ اَنَّ الْقُرْآنَ وَاسِنَّةٌ كُلُّهُمَا لَكَ اَنَّ مِنَ الْحِكْمَةِ وَاسْطِينُ قَلْبِكَ بِاَقْلَانَا
اِنْ نَا اَصَدَقُ حَسْبِ نَزْجِ اِنِّي تَفْسِيرُ كَلِمَةِ الْحِكْمَةِ فِي الْفَضْلِ الْاَسَنِ .

وَالثَّانِي اِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا كَانَ مَبِينًا لَلْكِتَابِ مَقْصَرًا عَلَى الْاِطْلَاقِ فِي الشَّرَائِعِ وَفَقَاهًا كَلِمَتَيْهِمَا
صَادِرًا لَطَرِيقِ تَاوِيلِهِ اَوَّلُ اَصْلًا لِلْمَقْصَرِ كَانَ تَفْسِيرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَمَا اسْتَنْبَطَ مِنْ دَلَالَاتِ الْاَحْكَامِ عَنْ تَفْسِيرِ
الْكِتَابِ فَفِي الْكِتَابِ فَيَكُونُ تَعْلِيمُهُ عَنِ الْمَقْصَرِ عَنِ الْكِبَرِيَّةِ لَلْاَعْمَادِ كَوْنٌ خَيْرٌ وَدُرٌّ مِنْ اَصُولِ الْاَدِلِّ

ان ثبت سرد ما قد ذكرنا من فوائد الخطبة فاعلم ان فينا سبيل العلم اصول الفقه الذي بع الله الرسل
 العقائد وهو الحق الذي لا يلقى الفقه وبعه تيمم النبي للرسول عليه السلام فيما علمنا من الكتاب والحكمة . وان
 فيه اعتصاما بالبرودة وثيقة في تاديل الكتاب بنفس الكتاب . وان فيه كشف قناع عن ربيع
 منزلة الرسول عليه الصلوة والسلام وعلو محل كتابه الحكيم اعظام . وان فيه رفع نزاع من بين
 العلماء في تطبيق السنة بالكتاب وان فيه اطاعة لما امرنا الله به من الرجوع الى عهد الرسول
 عند التنازع . وان فيه خرد جاعن اختلاف ربنا فيفضي الى خلافت اعادنا احسنه وهو
 الغاية التي يجري اليها اكثر ما صنعت وما توفيقى الا بامد عليه توكلت واليه اذنيب
 دايه ادعو وهو نعم المحييب .

(٢٠) فان قال قائل كيف الوثوق بانه عليه السلام استنبط الحكم الغلاني من الكتاب لاننا ما وردن بالبرج
 والطاعة له نسخ الكتاب في كل حكم به سواء جاز به الكتاب بخصوص ادم الحكي قلنا لان لابد ان يخرج
 كذا من اننا اليه نقلنا اليه ان النبي عليه السلام كان يستنبط من كل ما يحكم به من كتاب الله تعالى على ما ذكرنا
 ان احكام الرسول من حيث نسبتها بالكتاب على ثلاثة اقسام موقوفة وصحيفة مفروضة وذكرنا ههنا
 جميع هذه الاقسام الخمسة ونظر فيها لتبين دعوانا . فالقسم الاول ما صرح فيه الرسول بانه حكم بالكتاب
 ولم يكن الحكم بظاهر الكتاب فيه فقد علمنا انه كان يستنبط منه . وقد اورد احد النسخ ما نزل اليهم كما هو
 موقوفة وجه الاستنباط لا تعقب احد الحكم بالاصل والفرع . والقسم الثاني من الاحكام ما لم يصرح فيه بذلك
 ولكن وجه استنباطه من الكتاب ظاهر على العارف به لا لانه كلامنا حكم بوجه ما هو من الكتاب اقرب
 الى الصواب فان اقرعوا بالحكم بما رآه احد من نسخ الكتاب او غاصه قال تعالى اننا انزلنا اليك الكتاب بالحق
 لتحكم بين الناس بما رآه احد اصح اصح ان الرسول كان اعرف الناس بكتاب الله فكيف يحكم بغير الكتاب فيما
 دل عليه الكتاب بعض وجه الدلالة والحرب كانوا اذ كبار عفا باشارات الكلام وكناياته وكان النبي
 اذ كان مع ما خصه احد من نوره دهرى وبصيرة . ومن هنا انهم ما خفي فيه وجه الاستنباط على العلماء
 ولكنه بحيثى اليه بالادلة واحدا على من على من اننا من عباده بالبيان . فاذا اطلعنا على وجه الاستنباط
 حليا للكتاب اصلا ولسنة فعلا وجه ذكرنا وقد اتفقت الصحابة على النظر في الكتاب اولاً فاذا لم يجدوا فيه

[illegible]

وقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلا داخضا لهذه البركات الرديئة وكأية
[ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا] وفي ذكره ههنا ايضا مثيل لما هو المفيد
الالبواب وهو تطبيق السنة بالكتاب واهد الهادي الى سبيل الصواب .

(مثل المجتهد والحامل العلم الى افقه منه)

(اصل رايخ)

كلما كتب احد علينا اشار الى حكمته مثلاً : [وكم في القصاص حية] و [من يبال احد
لوجهها ولا وما ذبا ولكن نياله التقوى منكم] . [وذلك ليعلم احد من يخافه بالغيث] و [ويزيد اكثر
فما من شرعة الا وتحتها حكمة] وهي المقصود . فثبت للنبي صلى الله عليه وسلم ان الشرايع في ملتنا لاصلا
وعلم حكمته كل حكم فبين لنا ما لم يذكر في القرآن صراحة وكان داخل تحت عموم الحكم او خصوصه . واما
لم يصرح به القرآن لغواً ذكرنا في فصل على صفة . ومن ذلك ما علمنا من ابي الحجج بين المرأة
دعته دخالة فان حرمة الجمع بين ختين سبني على الحياء وصلة الرحم والحياء هو الاصل في التحريم فغنى هذا
الاصل كيف يتجمع بين المرأة دعته ادخاله مع زيادة هم الادب . ويزيد البيان لانما الآيات
فانها تبين الايمان المحرم ثم تقول : [واصل لكم ما در اذ لكم] . ولانك ان المرأة المنكحة و
عنتها دخالتها كلهن خارجة عن المحرمات واما انهي واقع على الايمان واما اني الحجج فذكر في القرآن
الاصل وهو التبع حسب العادة واما العمة والخاله فالجمع بينهما بعيد عن العادة فتركه لبيان اني م كما
ترك صورة الصلوة وكثير من الفروع والاحكام حتى بينها لمسان استه .

قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه
كان عاتق في القرآن ذلك من البيان في
عموم الحكم في الشرعة وهو الاشارة الى
لنودي القوي في الشرعة . فقال : [والا
وعلم الحكم الحكم الحكم الحكم الحكم الحكم
فما من شرعة الا وتحتها حكمة] . فقال : [والا
وعلم حكمته كل حكم فبين لنا ما لم يذكر في القرآن
لم يصرح به القرآن لغواً ذكرنا في فصل على صفة . ومن ذلك ما علمنا من ابي الحجج بين المرأة
دعته دخالة فان حرمة الجمع بين ختين سبني على الحياء وصلة الرحم والحياء هو الاصل في التحريم فغنى هذا
الاصل كيف يتجمع بين المرأة دعته ادخاله مع زيادة هم الادب . ويزيد البيان لانما الآيات
فانها تبين الايمان المحرم ثم تقول : [واصل لكم ما در اذ لكم] . ولانك ان المرأة المنكحة و
عنتها دخالتها كلهن خارجة عن المحرمات واما انهي واقع على الايمان واما اني الحجج فذكر في القرآن
الاصل وهو التبع حسب العادة واما العمة والخاله فالجمع بينهما بعيد عن العادة فتركه لبيان اني م كما
ترك صورة الصلوة وكثير من الفروع والاحكام حتى بينها لمسان استه .

من فاشتهر في
كذلك عليها . (انظر الوفاة في الفقه)

كتاب أحكام الأصول

(في المنع من الجمع بين المودة وعملها وخالفها كتنظيم القرآن)

(١) علم ان الشرع لم يثبت الاغاثة في الدين لالاغتها مثلا انحر حرمت لما فيها من الاثم لسكران .
ولذلك جعل النبي كل مسكر اصطلاعا شرعيا . وعلى هذا الاصل انظر في عللة المحرمات النكاح وهي امور
دام الادم والبنات والاخت محرمات لاحترام نسبة الابوين وطهارة نسبة الاغرة . (٢) الاخ
يشبه الاخ نصرا لعم يشبه بالاب والحالة هكذا يشبه بالام فحرمت العممة والحالة هكذا
بنات الاخ وبنات الاخت . (٣) ولما حرمت الالهيات بالرضاعة لشركتها للام
هكذا الاخت الرضاعية علم ان الرضاعة تشابهت بالنسب في طرفين فالادنى بها ان تشابهه
في الوسط فاستدلنا على تشابه النسب والرضاعة في الباقي . ولأنك ان اثبت الرضاعية
محرمة فعلم ان الآية دلت من جهة الحكم على ان المخرج به ولا بد من التدبير والاحتياط وقد دل النبي
صلى الله عليه وسلم على ما لم يصرح به في الآية . (٤) ولما حرمت ام الزوجة وبناتها
وحليلة الابن علم ان الزوجان كفؤا فشا به المصاهرة والنسب في حرمة اخر ولما
كان الزواج عارضا فكان ضعف من النسب لم يحرم به الاخت الا عند الجمع بينهما . واذ
بلغت هذه المحرمات مقام حرمة الاخت ولو جمعا فقد قربت من حرمة النسب في بعض الوجوه
والعممة والحالة للزوجة لا تكونان اقل من اخاتها حرمة فحرمت معها . انحرم جميع خاتمة المرأة
مهما ولا يحرم جميع عماتها وخالفها معها كالأب العبد عن الحكم .

لكتاب احكام الاصول

(في ان الرجم او تعزيب عام مستنبط من القرآن)

من الاحاديث التي استنبه على العلماء ماخذها من القرآن ما جاء في هذا الزنا فظنوا ان قول الرسول صلى الله عليه وسلم "البكر بالبكر جلدة وتغريب عام" والثيب بالثيب جلدة والرجم يلزم الرجم لمحض على الثيب ومائة جلدة على البكر. فظنوا ان حد الرجم على غير المرأة الاسلامية نخت مائة جلدة من ثيب وتعزيب عام من البكر وظنوا ان آية حد الزنا لم تنق على ظاهرها فظنوا بتبديل الكتاب السنة ثم تبديل السنة بقضية لا يعلم وقتها مع إمكان جعلها على محل صحيح. فاعلم ان الاصل هو تطبيق السنة بالكتاب فلا يصار الى نسخ مجرد الظن وفي قول الرسول دلالة واضحة على ان البكر بالبكر يلزمه مائة جلدة وتعزيب في ردائة "ثم تعزيب عام" وذكر لكنا "ثم الرجم" في امر الثيب بالثيب نعم ان ادل الحد هو مائة جلدة عليهم ما ثم اذا وقع في الاثم بعد الحد فلا ادنى بهما ان يعذب بالعذاب المستوفى فانما تجاسر على حدود الله وقد نطق الكتاب بتعزيب المعندين في الماضي والمستقبلين حدودا واحدة بررت من العذاب من التفتيل لتقليب وتقطيع الاطراف والجلد حسب وجوب الاثم وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم في امر غزاة نكال دبابة اذ نكبت انما عظيم فقال عليه السلام "يغيب الغيب" واما رجم اليهودية فقد قضى عليها بالتوراة وقد كان عليه السلام يقضي بها قبل حكم الله في القرآن وفي صحيح مسلم انه لم يعلم اهل كان الرجم قبل آية الحجة لوليتها وبالحجة قضى النبي صلى الله عليه وسلم في الثيب بالثيب نكال وفي البكر باختها حسب آية سورة المائدة اذ اذركما مرة اخرى ولذا لك قال "ثم" والواد ربما تاتي معنى ثم

الفتنة

ان الله تعالى جعل غرض الخلقة ابراز ما استمكن ثم اعطاه اكل ذي حق فقد على حسب ما يبرز منه .
 كما قال عز من قال [خلق الموت والحيوة ليعلمكم ايكم احسن عملا (والخودف) «وايكم ليس كذلك»
 فوضع موضع هذا القول ما اشهد اليه فقال (وهو العزيز الغفور) وهذا الامام لكونه غاية الخلق امر عظيم و
 تنكشف منه حكم جمة في سنة الله بين خلقة كثير من الوجودات المذكورة في الكتاب الالهية ليعلم كنهها
 من هذه السنة . وقد اشترت اليها في غير موضع عند شرح الآيات وبها انما اجمع منها ما يتعلق بالانبياء
 على التفصيل اجالا من دون تفصيل القصة فان تفصيل القصة يطول ومحل تحت الآيات
 (۱) اما آدم عليه السلام فقال الله تعالى [يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما اخرج ابوكم من الجنة راي كاهن
 بلوكيم فاستنقم من الجنة]

(۲) اما نوح عليه السلام فحين ابتلاه في الهلاك ابنة فسال نوح ما لم يكن له ان يسأل فزوجه ربه
 يقول [يا نوح اذ ليس من الهلاك اذ عمل غير صالح . فالتساؤل ان ليس لك به علم . اني افعلك
 ان تكون من العالمين] فتاب نوح ۴ و بارك الله تعالى .

(۳) واما ابراهيم عليه السلام فحين ابتلاه ربه ولكنه خلص نعيما فاحمده الله خيلا وابتلاه بالهجرة بزوجه و
 بنج ولده وابتلاه قوم لوط وكمفرايين فثبت في كل ذلك وحمده الله تعالى ^{وقال} واذ اطلق ابراهيم
 ربه بكلمات فانهن قال اني جاعلك للناس اماما [وقال تعالى (وابراهيم الذي وفى)] وقال
 [فلما اسلموا له للبعثين (يا دينار) ان يا ابراهيم قد صدقت الرواية] وقال [وبجاد لنا في قوم
 لوط ان ابراهيم عليه السلام اياه منيب] وبسما قالوا ان ابراهيم كذب واشرك وقد نفى الرعدة

كثيرا فقال [والميك من المشركين] وتفصيل البحث في مقدمة ولكن مع ذلك يستغفر

ربه في سورة الشعرا [والذي اوسع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين]

الم ١ واما ابتلاء يعقوب ويوسف ويونس فلا يحتاج الى البيان

٥١ واما موسى فانه كثر قال تعالى [وقلت نفسي نجيتك من الغم وفنتك فتونا] ولكنه

تاب من ساقته كما جاء [وذكره موسى نقض عليه قال هذا من عمل الشيطان انه عدو مضل مبين]

قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له انه هو الغفور الرحيم

٥٢ واما داود عليه السلام فالذي اشار اليه قوله تعالى [وحن داود انا فتنه فاستغفره فغفر]

راكا وانا ب تغفر لاله ذك

٥٣ واما سليمان فانه في ذكره [ولقد فتنا سليمان والقينا على كرسيه حسدا ثم انا ب قال]

رب اغفر لي وارب لي ذك لا ينبغي لاحد من عبدي